

قياس وتحليل تأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2005-2020

Measuring and analyzing the impact of monetary and financial policy on the banking capital adequacy index for a sample of Iraqi commercial banks for the period (2005-2020)

أ.م.د احمد حمدي احمد /المشرف

دموع مصطفى علي الزهيري /الباحث

Dr. Ahmed Hamdi Al-Husseini

Dumue Mustafaa ali alzuhayri

ahmed@uomustansiriyah.edu.iq

roseq528@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: تأثير السياسة النقدية ، مؤشر كفاية رأس المال المصرفي

Keywords: Impact of monetary policy, bank capital adequacy index

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل اثار السياستين النقدية والمالية في الربحية المصرفية للمدة (2005-2020) وفي ظل الواقع الذي يعيشه الاقتصاد العراقي من خلال السياسة النقدية والتي هي عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني وأدوات السياسة المالية والتي هي النفقات العامة والايرادات العامة والموازنة العامة، وكيف تأثر على مؤشرات الأداء المصرفي وهي مؤشر كفاية رأس المال. واستخدام نموذجين من نماذج البيانات الطولية (Panel Data Models) وهي نموذج الانحدار التجميعي (model effect Common) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) والتي يجب اتخاذها لقياس تأثير أدوات السياستين النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال الأداء المصرفي من اجل النهوض في القطاع الاقتصادي والمصرفي. وظهرت نتائج الجانب القياسي وجود تأثير واضح وملحوظ للسياسات النقدية والمالية في مؤشر نسبة مؤشر كفاية رأس المال ، وجود تأثير واضح للسياستين النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال الأداء المصرفي لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ما بين 2005 – 2020.

Abstract

The study aims to measure and analyze the effects of monetary and financial policies on banking profitability for the period (2005-2020) and in light of the reality that the Iraqi economy is experiencing through monetary policy, which are open market operations, the discount rate, the legal reserve ratio, and financial policy tools, which are public expenditures and public revenues. And the general budget, and how it affects banking performance indicators, which are the capital adequacy index. And the use of two longitudinal data models (Panel Data Models), namely the common effect model and the fixed effects

model, which must be taken to measure the impact of monetary and financial policy tools on the capital adequacy index and banking performance in order to advance the economic and banking sector.

The results of the standard aspect showed that there is a clear and noticeable effect of monetary and financial policies on the capital adequacy index ratio index, and there is a clear effect of monetary and financial policies on the capital adequacy index of banking performance for a sample of commercial banks in Iraq for the period 2005 - 2020.

المبحث الأول، منهجية البحث

1-1: أهمية البحث، تشير الأدبيات الاقتصادية هناك أهمية ودور للسياستين النقدية والمالية في التأثير في النشاط المصرفي، وإن معرفة الآليات التي تنتقل من خلالها تأثيرات السياسة النقدية والسياسة المالية ويكون التأثير آمن ومستقر وفعال لأثر السياستين النقدية والمالية في الأداء المصرفي، وتعد السياسات الاقتصادية هي التي يمكن للدولة لاعتماد عليها لتحقيق الأداء المصرفي، وإن أداء المصارف التجارية واثره على الأداء الاقتصادي العالمي ككل والمحلي بالخصوص.

1-2: مشكلة البحث، يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات عدة تتمثل في الاختلال الهيكلي وعدم الاستقرار النقدي والمالي وانخفاض معدلات نمو القطاعات غير النفطية وغيرها.... الخ، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:-
"كيف تؤثر السياستين النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال لتقييم الأداء المصرفي للمصارف التجارية؟"

1-3: هدف البحث، واقع الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي وفي ضوء الخصائص الأساسية لهذان المجالان المصرفي والاقتصادي تهدف الدراسة الى معرفة الأهداف النهائية:-

1- قياس وتحليل اثر السياسة النقدية بأدواتها (سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني) على مؤشر الأداء المصرفي وهو (مؤشر كفاية رأس المال) للمصارف التجارية.

2- قياس وتحليل اثر السياسة المالية بأدواتها (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة) في مؤشر الأداء المصرفي وهو (مؤشر كفاية رأس المال) لعينة من المصارف العراقية.

1-4: فرضية البحث، يوضح البحث من فرضية مفادها: "((يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة كفاية رأس المال))".

1-5: حدود البحث،

1- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالمصارف العاملة بمحافظة بغداد كعينة معتمدة وهي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد).

2- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة الزمنية (2005-2020) لقياس تأثير متغيرات البحث وتحليلها والخروج بتفسيرات لتساؤلات البحث وحل مشكلة البحث.

1-6، **مجتمع البحث وعينته:** يتمثل مجتمع البحث بالبنك المركزي والمصارف العراقية التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (40) مصرف، أمّا عينة البحث فتتمثل بعينة مكونة من (4) مصارف تجارية خاصة هي: (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ومصرف بغداد).

المبحث الثاني، الاطار النظري للسياسة النقدية والمالية والأداء المصرفي

1-2: السياسة النقدية.. المفهوم والادوات

أولاً، مفهوم السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية والتي تلعب في النشاط الاقتصادي وهي من اهم وظائف البنك المركزي، وقد عرف (kent) السياسة النقدية " بأنها إدارة التوسع والانكماش في عرض النقد لغرض تحقيق اهداف معينة " فاذا كانت السلطة النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستوى عال من الاستخدام، فأنها تزيد من عرض النقد أي تتبع سياسة نقدية توسعية والعكس في حال رغبتها في تقلص الطلب الكلي فأنها تستعمل في هذه الحالة سياسة لتقليص عرض النقد وهي سياسة نقدية انكماشية. (القريشي، 2016:16)

كما تعرف: بأنها مجموعة من الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية (البنك المركزي) في الدولة من اجل التحكم في عرض النقد، ومستوى أسعار الفائدة. (عبد الهادي وآخرون، 2013:953)

كما وعرفت بأنها العملية التي تتمكن من خلالها الحكومة والبنك المركزي او السلطة النقدية في دولة ما السيطرة على كمية النقود المعروضة وتوفير المال، وتكلفة المال او معدل الفائدة لتحقيق اهداف تسعى اليها السلطة النقدية وتتمثل تلك الاهداف في النمو والاستقرار الاقتصادي والتي عادة ما تشمل الأهداف الرئيسية وهي الأسعار المستقرة نسبياً وانخفاض البطالة. (Mirak hor, 2012:8)

ثانياً، أدوات السياسة النقدية: Monetary policy tools، تسعى السياسة النقدية الى تحقيق أهدافها من خلال مجموعة أدوات الرقابة الكمية quantitative control tools. وتسمى أيضاً بالأدوات غير المباشرة وتسعى الى التأثير على حجم وكمية وسائل الدفع وذلك من خلال التأثير على السيولة التي تمتلكها المصارف التجارية او معدلات الفائدة.

1- **سياسة سعر الخصم Discount Rate policy:** يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يستقطعه المصرف المركزي من المصارف التجارية نظير إعادة الخصم لما يمتلكه من أوراق مالية او لقاء ما يقدمه البنك المركزي من قروض وسلف للمصارف التجارية مضمونة بالأوراق التجارية والمالية التي تمتلكها المصارف (يوسف، 2014:93). الا ان هناك أموراً تحد من فاعلية سياسة تغيير سعر إعادة الخصم كأداة لتغيير عرض النقد. ففي حالات معينة قد لا ترغب بعض المصارف بالاقتراض من البنك المركزي وعده الملجأ الأخير للاقتراض، (عبد المطلب، 2013:27)

2- عمليات السوق المفتوحة (open market operations): تعد من اهم ادوات السياسة النقدية في كثير من الدول ولاسيما المتقدمة منها وتتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق في قيام البنك المركزي ببيع وشراء سندات الحكومة واذونات الخزينة ،اما معناها الواسع فأنها تعني شراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية وبالإضافة الى بيع وشراء السندات الحكومية.(الدوري والسامرائي،2013:204)، يمكن للسياسة النقدية لتحقيق أهدافها استعمال سياسة السوق المفتوحة لمساندة سعر الخصم فعند الدخول الى السوق النقدية كبائع للأوراق المالية سيؤدي الى امتصاص السيولة، وكما ان انخفاض أسعار الأوراق المالية سيعطي دافعا للمصارف لاستعمال ما لديها من سيولة في شراء الأوراق وتفضيلها على الائتمان بسبب انخفاض تكلفة هذه الأوراق وعائدها الممكن ارتفاعه في المستقبل، هكذا يؤدي الاستعمال المتزامن للأداتين الى تحقيق حالة من الاستقرار في الأسعار والتوازن في ميزان المدفوعات(الدوري،2013:204)

3-نسبة الاحتياطي القانوني(الالزامي) legal reserve ratio: هي النسبة المئوية التي تفرضها البنك المركزي على كل وديعة تدخل الى المصارف التجارية ويؤدي التغير في هذه النسبة الى تغير في عرض النقد من خلال تغير المضاعف النقدي، فعندما تزداد هذه النسبة تقل قيمة المضاعف النقدي ويقل حجم الودائع التي يمكن منحها ومن ثم ينخفض عرض النقد.(شندي،2010:167) ويمكن استخراج مضاعف النقد بالصيغة الاتية

$$\text{مضاعف عرض النقد} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

2-2، السياسة المالية، تأطير نظري للسياسة وادواتها

اولا، مفهوم السياسة المالية: Concept of Fiscal policy، يعود تسمية السياسة المالية الى الكلمة الفرنسية "Fisc" ويقصد بذلك حافظة النقود والخزانة (لحاج،1999:201)، لقد اختلف مفهوم السياسة المالية على مرور الزمن والمراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، ويمكن تعريف السياسة المالية بانها الإجراءات التي تبحث في تحديد الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة بما يناسب في تحقيق اهداف الدولة، وتوجيهها واستخدامها كوسيلة لتطوير الأداء المصرفي ورفع المستوى الاقتصادي للدولة،(الخطيب و شامية،2003:16) وتعرف السياسة المالية بانها: مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومة لتحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام الانفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.(نجا وآخرون،2019:230)، وأيضاً تعرف بانها استخدام قنوات التأثير المالية من الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد.(Mark and Asmaa;2009:52)، وتعرف السياسة المالية "هي الوسيلة التي تعمل بها الحكومة على تعديل موازنتها من خلال تغييرات الانفاق والإيرادات العامة للتأثير على الظروف الاقتصادية في نطاق أوسع.(Jeffrey;2019:1)

ثانياً، أدوات السياسة المالية، Financial Policy Tools، تمتلك السياسة المالية أدوات رئيسية تستطيع من خلالها التأثير في جوانب المجتمع كافة سواء الجوانب الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية، ويمكن توضيح هذه الأدوات كما يلي:-

1- النفقات العامة Public Expenditures: وهي احدى اهم الأدوات الرئيسية للسياسة المالية وتعرف بانها "مبلغ من النقود تقوم الدولة او شخص ما من اشخاص القانون العام باستعماله او دفعه ضمن حدود الموازنة العامة بقصد اشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق تقديم الخدمات العامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية" (إسماعيل، 2002:5)، وأيضاً هي مبلغ مالي (نقدي او اقتصادي) يصدر من الدولة او أي شخص معنوي عام، والهدف تحقيق المنفعة العامة. (شامية والخطيب، 2013:43)

2- الإيرادات العامة Public Revenues: تعد الإيرادات العامة من اهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دائماً الى زيادة إيراداتها والحفاظ عليها، كما انها تعد مؤشر حقيقي يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، وهي تمثل جزء رئيسي من مفهوم المالية العامة، وتعرف الإيرادات العامة انها هي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها من اجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع. (مشكور والحلو، 2020:50).

3- الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من جانبين رئيسيين هما جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، اذ ان ظهور عجز او فائض في الموازنة دليل على التفاوت الذي يحصل بين الإيرادات والنفقات، ويعد فائض او عجز الموازنة من اجماليات المالية العامة ومن اهم المحاور السياسية المالية في الاقتصاد النفطي، ويمثل العجز مقدار من الطلب الحكومي يمول من انقاص من الارصدة الحكومية او بالاقتراض او تبادل بالسيولة لتمويل العجز. ويعرف عجز الموازنة بأنه الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بالموازنة مقارنة بالإيرادات العامة للحكومة خلال سنة مالية واحدة. فائض الموازنة هو حالة نادرة في الاقتصاد الاعتيادي لذلك ان الفائض في الاقتصاد غير النفطي يعني حجز جزء من الدخل القومي عن مجرى الطلب الكلي وذلك له اثر انكماشى تضطر اليه الدول لسداد مديونيتها، اما في الاقتصاد النفطي فان الفائض الذي يتحقق نتيجة ارتفاع أسعار النفط ليس له تأثير انكماشى. (علي، 2012:1)

3-2. مفهوم تقييم الأداء المصرفي ومؤشراته

أولاً، مفهوم تقييم الأداء المصرفي: ان تقييم الأداء هو: استقراء لسلوك المنظمة من عملية التخطيط لغاية الرقابة مروراً بالتنظيم واتخاذ قرار الإنتاج وتحديد نقاط الانحراف وتصويبها لكل مرحلة وبيان نقطة القوة وتعزيزها. (الطائي، 2016:56)، ان تقييم الأداء هو: المراقبة على مراحل العمليات داخل الوحدة الاقتصادية والتي تبدأ من مراحل تحديد الأهداف التي تهدف الى تحقيقها وحسب الموارد المتوفرة في الوحدة الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف المتحققة فعلاً. (مسعودي، 2015:27)، كما يشير تقييم الأداء المصرفي بأنه مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف مقدماً وفق مؤشرات معينة (معايير محددة مقدماً). (دواد وجدوع، 2017:21)

ثانياً، مفهوم مؤشرات تقييم الأداء المصرفي: تمثل المؤشرات المالية أحد أهم الأدوات المهمة في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ومنها المصارف، كما انها أدوات أساسية يتم استخدامها في التحليل المالي والتي يتم قياس أداء المصرف من خلالها وبعدها اتجاهات أهمها تحقيق الأهداف. (الطائي، 2016:63)، كما يجب التأكيد هنا على ضرورة التمييز بين مؤشرات الأداء ومعدلات الأداء. فمعدلات الأداء هي كمية العمل المنجز بجهد كامل خلال فترة زمنية محددة او الوقت اللازم لأداء ذلك حينئذ نجد ان القصد من معدلات الأداء يختلف عن مؤشرات الأداء وذلك للأسباب التالية:

أ- ان مؤشرات الأداء تمثل مدخلاً او منهجاً نموذجياً للتعبير عن الكفاءة في الأداء وذلك على العكس من معدلات الأداء التي تمثل واقعاً فعلياً.
ب- ان مؤشرات الأداء يلزم ترشيدها وتغييرها بين المدة والأخرى نظراً للتغيير في الظروف المرتبطة بمزاولة الأنشطة سواء كانت ظروفاً داخلية او خارجية اما معدلات الأداء فهي تعكس حقائق واقعية (الواحد، 2015:68).

ثالثاً، مؤشر تقييم الاداء المصرفي: يحدث تقييم أداء المصارف بكل أنواعها سواء كانت هذه المصارف حكومية ام خاصة وسواء كانت مصارف تجارية او متخصصة، بالعديد من المؤشرات اذ يتم تركيز الضوء على مؤشر الربحية وسوف يتم تناول هذا المؤشر بشيء من التفصيل للوقوف على صياغاته الرياضية ودلالاته وأهدافه من خلال مجموعة من ابرزها:

- **مؤشر كفاية رأس المال:** يؤدي رأس المال دوراً من اهم الأدوار في تحقيق الامان للمودعين اذ ان المصارف من اكبر المؤسسات المالية التي تتعرض لمخاطر الرفع المالي، و بمعنى ان انخفاض معين بالإيرادات يترتب عليه انخفاضاً بالأرباح، وقد يتعدى ذلك الى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد الى أموال المودعين (عبد الحسين، 2014:73) ان ارتفاع هذه النسبة تعد مؤشراً لقدرة ومثانة راس المال، وكلما ارتفعت نسبة الودائع الى مجموع مصادر التمويل كلما ارتفعت مخاطر المصرف مع التفاوت في ذلك بحسب طبيعة الودائع، اذ ترتبط هذه النسبة برأس المال واجمالي الموجودات لمواجهة أي خسائر قد يتعرض لها المصرف. (الحكيم، 2008:40)

ويقاس هذا المؤشر كما يلي :-

- **حساب مؤشر كفاية رأس المال:-**

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال الأساس} + \text{راس المال المساند}}{\text{مجموعة الأصول الخطرة داخل الميزانية} + \text{مجموعة الأصول الخطرة خارج الميزانية}}$$

او

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{نسبة رأس المال}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

- **راس المال الأساس:** يتكون من (رأس المال المدفوع، الاحتياطي، الأرباح المحتجزة)

-رأس المال المساند: يتكون من (احتياطات إعادة تقييم الأصول، المخصصات المكونة لمواجهة أي خطر عام غير متوقع، القروض المساندة وهي سندات ذات اجل محدد).
-ويمكن حساب كفاية رأس المال بالطريقة الآتية أيضا :

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموعة الموجودات}} \text{ او } \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

- رأس المال الأساسي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر (الموجودات الخطرة) 100^* :-
- كفاية رأس المال = رأس المال الساند / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر (الموجودات الخطرة) 100^* :-

- كفاية رأس المال = حقوق الملكية - الموجودات الثابتة (رأس المال الحر) / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر (الموجودات الخطرة) 100^*
وأیضا:-

كفاية رأس المال = حق الملكية / اجمالي الودائع

- كفاية رأس المال = مجموع الودائع / اجمالي المطلوبات + حقوق الملكية $100 \times$

كفاية رأس المال = مجموع المصادر غير الودائع / مجموع المطلوبات + حقوق الملكية $100 \times$

كفاية رأس المال = الأموال المقترضة / مجموعة المطلوبات + حقوق الملكية

المبحث الثالث: قياس تأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي لعينة من المصارف العراقية.-

تروم الباحثين في هذا المبحث توظيف اساليب المعالجة الاحصائية المتقدمة في تحليل بيانات الدراسة الحالية المتعلقة ببيان تحليل وقياس تأثير السياستين النقدية والمالية في مؤشر ربحية الأداء المصرفي لعينة من المصارف التجارية للمدة المحصورة ما بين عام 2005 و 2020 انطلاقاً من بيانات مقطعية طويلة لأربع مصارف (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) في غضون ستة عشر عاماً، أما لتحديد نموذج التأثير الأفضل للسياسة النقدية والمالية في ربحية الأداء المصرفي تعتمد الباحثين على نموذجين من نماذج البيانات الطولية (Panel Data Models)، فيما ستعتمد الباحثين على اسلوب المعالجة الاحصائية المتمثل باختبار (Durbin-Watson) للاستدلال على وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البيانات المدروسة، أما لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر ربحية الأداء المصرفي ستعتمد الباحثين على اسلوب المعالجة الاحصائية المتمثلة باختبار (F-test) وحسب النموذج الأفضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فرضية التأثير للمتغيرات المستقلة (الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، النفقات العامة النفقات التشغيلية، النفقات الاستثمارية، الإيرادات العامة، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، معدل فائض أو معدل عجز) في المتغير التابع (مؤشر نسبة الربحية) أما لتشخيص نسبة

تفسير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع تعول الباحثين على معامل التحديد (معامل التفسير) (R-squared) وللحصول على هذه النتائج استفادت الباحثين من برنامج التحليل الاحصائي القياسي (EViews10) الاصدار العاشر وبرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) الاصدار السادس والعشرين وبرنامج (Microsoft Excel 2016).

الفرضية الرئيسية: ((يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة كفاية رأس المال)) وتتفرع منه فرضيتين فرعيتين على النحو الاتي:

1. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في (مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال).

2. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في (مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية).

وكانت نتائج اختبار الفرضيات الثانوية على النحو الاتي:

3-1. اختيار النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال.

يستدل من جدول (1) التالي وعلى وفق بيانات لأربع مصارف (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ومعطيات نموذج الانحدار التجميعي (Common effect model) وجود تأثير تجميعي للمتغيرات (الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الايرادات العامة + الايرادات النفطية + الايرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز) في المتغير التابع (مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال) كونه دال احصائياً وبنسبة تفسير مئوية بلغت (34.71%) على وفق معامل التفسير (R-squared)، ولا سيما أن قيمة F المحتسبة

(F-statistic) سجلت (2.81716) وهي معنوية لان القيمة الاحتمالية المناظرة لها سجلت (0.0071) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.10)، فيما كانت نتيجة اختبار دارين واتسون ايجابية بما يؤشر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات، لان قيمة احصائية (Durbin – Watson stat) للنموذج التجميعي بلغت (0.467193) وهي أقل من معامل التفسير قبل ضربه بالمئة. فيما يوثق جدول (1) التالي وعلى وفق بيانات لأربع مصارف (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ومعطيات نموذج التأثيرات الثابتة

(Fixed effect model) وجود تأثير للمتغيرات (الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الايرادات العامة + الايرادات النفطية + الايرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز) في المتغير التابع (مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال) دال احصائياً وبنسبة تفسير مئوية بلغت (66.47%) على وفق معامل التفسير

(R-squared)، ولا سيما أن قيمة F المحتسبة (F-statistic) سجلت (7.623825) وهي معنوية لان القيمة الاحتمالية المناظرة لها سجلت قيمة (0.000) وهي دون مستوى المعنوية (0.10)، فيما كانت نتيجة اختبار داربن واتسون ايجابية بما يؤثر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات، لان قيمة احصائية (Durbin – Watson stat) للنموذج التأثيرات الثابتة بلغت (0.909712) وهي أكبر من معامل التفسير قبل ضربه بالمئة.

جدول (1) اختيار النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال

الدالة الاحصائية	F-TEST		معامل التفسير %	D.W	النموذج	المتغيرات المؤثرة
	القيمة الاحتمالية	F المحتسبة				
دال احصائياً	0.0071	2.81716	%34.71	0.4671934	Common effect model	الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الإيرادات العامة + الإيرادات النفطية + الإيرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز
دال احصائياً	0.000	7.623825	%66.47	0.909712	Fixed effect model	

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10 .
فيما تستخلص الباحثين من جدول (2) التالي وعلى وفق معطيات نتائج اختبار (CHOW TEST) ان النموذج الأفضل من بين { نموذج الانحدار التجميعي (Common effect model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) } لمتغير مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model).

جدول (2) اختبار المقارنات لتشخيص النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمصرفية في مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال

النموذج الأفضل على وفق نتيجة الاختبار	الاختبار		نوع الاختبار	المقارنة بين	
	القيمة الاحتمالية P - Value	قيمة إحصاء الاختبار		النموذج الثاني	النموذج الأول
Fixed effect model نموذج التأثيرات الثابتة	00.00	15.78645	CHOW TEST	Fixed effect model	Common effect model

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10 .

ليصبح النموذج الأفضل للتنبؤ بمؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال (y_{it}) كما موضح في الجدول (3) التالي على النحو الآتي:

$$y_{it} = 43.47851 + 37.84018X_1 + 0.064958X_2 + 8.26952X_3 - 1.35909X_4 + 0.363175X_5 + 0.278247X_6 - 0.363175X_7 + 0.526663X_8 - 0.036012X_9 - 0.000269X_{10} - 7.12375K_2 + 8.50125K_3 - 17.75687K_4$$

جدول (3) معلمات نموذج مؤشر نسبة إجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال المقدرة باستعمال (النموذج الأفضل ونموذج التأثيرات الثابتة)

المتغيرات التوضيحية والوهمية	الرمز	نموذج Fixed effect model
الحد الثابت	constant	43.478451
الاحتياطي القانوني	X ₁	37.84018
عمليات السوق المفتوحة	X ₂	0.064958
الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل	X ₃	8.26952
إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	X ₄	1.35909-
النفقات التشغيلية	X ₅	0.363175
النفقات الاستثمارية	X ₆	0.278247
الإيرادات العامة	X ₇	0.363175-
الإيرادات النفطية	X ₈	0.526663
الإيرادات غير النفطية	X ₉	0.036012-
معدل الفائض أو معدل العجز	X ₁₀	0.000269-
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف الائتمان العراقي	K ₂	-7.12375
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	K ₃	8.50125
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف بغداد	K ₄	17.75687-
معامل التفسير	R ²	%66.47

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10 . يستخلص من جميع النتائج السابقة قبول الفرضية الفرعية التي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في (مؤشر نسبة إجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال) بما يؤكد وجود تأثير واضح للسياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة إجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال للمصارف التجارية.

2-3، اختيار النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية.

يستدل من جدول (4) التالي وعلى وفق بيانات لأربع مصارف (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ومعطيات نموذج الانحدار التجميعي (Common effect model) وجود تأثير تجميعي للمتغيرات (الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الإيرادات العامة + الإيرادات النفطية + الإيرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز) في المتغير التابع (مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية) كونه دال احصائياً وبنسبة تفسير مئوية بلغت (25.39%) على وفق معامل

التفسير (R-squared)، ولا سيما أن قيمة F المحتسبة (F-statistic) سجلت (1.803862) وهي معنوية لان القيمة الاحتمالية المناظرة لها سجلت (0.082526) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.10)، فيما كانت نتيجة اختبار دارين واتسون ايجابية بما يؤشر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات، لان قيمة احصاءة (Durbin – Watson stat) للنموذج التجميعي بلغت (0.941226) وهي أقل من معامل التفسير قبل ضربه بالمئة. فيما يوثق جدول (4) التالي وعلى وفق بيانات لأربع مصارف (مصرف الخليج التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف بغداد) ومعطيات نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) وجود تأثير للمتغيرات (الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الإيرادات العامة + الإيرادات النفطية + الإيرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز) في المتغير التابع (مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية) دال احصائياً ونسبة تفسير مئوية بلغت (43.13%) على وفق معامل التفسير (R - squared)، ولا سيما أن قيمة F المحتسبة (F-statistic) سجلت (2.917493) وهي معنوية لان القيمة الاحتمالية المناظرة لها سجلت قيمة (0.000) وهي دون مستوى المعنوية (0.10)، فيما كانت نتيجة اختبار دارين واتسون ايجابية بما يؤشر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في البيانات، لان قيمة احصاءة (Durbin – Watson stat) للنموذج التأثيرات الثابتة بلغت (1.234894) وهي أكبر من معامل التفسير قبل ضربه بالمئة.

جدول (4) اختيار النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية

الدالة الاحصائية	F-TEST		معامل التفسير %	D.W	النموذج	المتغيرات المؤثرة
	القيمة الاحتمالية	F المحتسبة				
دال احصائياً	0.082526	1.803862	%25.39	0.9412264	Common effect model	الاحتياطي القانوني + عمليات السوق المفتوحة + الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل + إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات + النفقات التشغيلية + النفقات الاستثمارية + الإيرادات العامة + الإيرادات النفطية + الإيرادات غير النفطية + معدل الفائض أو معدل العجز

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10

فيما تستخلص الباحثين من جدول (5) التالي وعلى وفق معطيات نتائج اختبار (CHOWTEST) ان النموذج الأفضل من بين { نموذج الانحدار التجميعي (Common effect model) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) } لمتغير مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى حقوق الملكية هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model).

جدول (5) اختبار المقارنات لتشخيص النموذج الأفضل لتأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية

نتيجة الاختبار النموذج الأفضل على وفق	الاختبار		نوع الاختبار	المقارنة بين	
	القيمة الاحتمالية P -Value	قيمة إحصاء الاختبار		النموذج الثاني	النموذج الأول
Fixed effect model نموذج التأثيرات الثابتة	0.0033	5.20009	CHOW TEST	Fixed effect model	Common effect model

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10 .
يستخلص من جميع النتائج السابقة قبول الفرضية الثانوية الرابعة التي مفادها (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياسة النقدية والمالية في (مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية) ليصبح النموذج الأفضل للتنبؤ بمؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية (y_{it}) كما موضح في الجدول (6) التالي على النحو الآتي:

$$y_{it} = 106.523 + -0.93019X_1 + 0.169298X_2 + 58.67263X_3 - 3.841711X_4 + 1.111385X_5 + 0.875115X_6 - 1.918947X_7 + 1.614182 X_8 + 0.253118X_9 - 0.000389X_{10} + 9.480625 K_2 - 17.665 K_3 - 48.57312 K_4$$

جدول (6) معلمات نموذج مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية المقدرة باستعمال (النموذج الأفضل ونموذج التأثيرات الثابتة)

المتغيرات التوضيحية والوهمية	الرمز	Fixed effect model نموذج
الحد الثابت	constant	106.523
الاحتياطي القانوني	X_1	-0.93019
عمليات السوق المفتوحة	X_2	0.169298
الدخل باستثناء الفوائد إلى إجمالي الدخل	X_3	58.67263
إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	X_4	-3.841711
النفقات التشغيلية	X_5	1.111385
النفقات الاستثمارية	X_6	0.875115
الاياردات العامة	X_7	-1.918947
الاياردات النفطية	X_8	1.614182
الاياردات غير النفطية	X_9	0.253118
معدل الفائض أو معدل العجز	X_{10}	-0.000389
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف الائتمان العراقي	K_2	9.480625
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار	K_3	-17.665
متغير وهمي يساوي واحد صحيح لمصرف بغداد	K_4	- 48.57312
معامل التفسير	R^2	%43.13

المصدر: اعداد الباحثين على وفق بيانات المصارف ونتائج التحليل الاحصائي ومعطيات برنامج EViews 10 .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- وجود تأثير واضح للسياستين النقدية والمالية في مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال للمصارف التجارية بدلالة معامل التفسير الذي هو قيمته.
- 2- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياستين النقدية والمالية في (مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية بدلالة معامل التفسير الذي هو قيمته).
- 3- وجود تأثير واضح وملحوظ للسياسات النقدية والمالية في مؤشر نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة.
- 4- وجود تأثير واضح للسياستين النقدية والمالية في الأداء المصرفي لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ما بين 2005 – 2020.

التوصيات

- 1- دعم ووجود تأثير واضح للسياستين النقدية والمالية في مؤشر نسبة اجمالي الموجودات إلى نسب رأس المال للمصارف التجارية لتغطية التزامات والحاجات وتحسين الأداء المصرفي والاقتصادي بصورة عامة.
- 2- بما ان يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للسياستين النقدية والمالية في (مؤشر نسبة اجمالي الودائع إلى حقوق الملكية) ينصح بزيادة هذا المؤشر كلما ازدادت كفاية رأس المال كلما قلت البطالة وزاد النمو الاقتصادي وزيادة نشاط القطاع المصرفي وادائه.
- 3- دعم وجود تأثير واضح وملحوظ للسياسات النقدية والمالية في مؤشر نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية عينة الدراسة ،كلما زاد هذا التأثير يكون الوضع الاقتصادي في حالة استقرار مالي ونقدي.
- 4- لوحظ من الاستنتاجات السابقة وجود تأثير للسياستين النقدية والمالية في الأداء المصرفي لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ما بين 2005 – 2020 ،وبالتالي فان اغلبية أدوات السياستين قد اثرت إيجاباً على مؤشرات الأداء المصرفي وهذا مطابق لفرضية البحث، وبالتالي توصي الباحثين الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب الأخرى مدى تأثير السياستين على الاستثمار والتمويل وغيرها.

المصادر: References

أولاً: المصادر العربية،

- 1- إسماعيل، عوض فاضل، "نظرية الانفاق الحكومي: دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية"، المكتبة الوطنية، جامعة النهرين، بغداد 2002 .
- 2- الدوري، عمر كامل، تقييم الاداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، ط1، دار الدكتور للعلوم، العراق - بغداد ، 2013
- 3- الدوري، زكريا ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع، عمان، 2013.

- 4- القرشي، علي حاتم، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية الادوات، ط1 ، دار الضياء للطباعة، النجف ، 2016.
- 5- الطائي، اسماعيل، ((خصوصية مؤشرات تقييم اداء المصارف الانمائية ودراسة حالة في المصرف الصناعي العراقي))، بحث منشور في مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، 2016.
- 6- الواحد، عبد الله قويدر، "دمج مؤشرات البيئي في بطاقة الأداء المتوازن BSC لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ELDE"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.
- 7- خليفي، عيسى، "هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الاسلامي"، دار النفائس، عمان – الأردن، 2011.
- 8- داود، فضيلة سلمان. جدوع، مخلد حمزة، تقييم الأداء المصرفي مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية، ط1، مكتبة السبيان، العراق، 2017.
- 9- شندي، اديب قاسم، "النقود والبنوك"، ط1، بغداد، دار الضياء للنشر، 2010.
- 10- شامية، احمد زهير والخطيب، خالد شحادة، "أسس المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 11- شامية، احمد زهير والخطيب، خالد، "المالية العامة"، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 2013.
- 12- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 13- عبد الهادي، سامر، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2013.
- 14- عبد الحميد، عبد المطلب، "السياسة النقدية والاستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 15- علي، احمد ابراهيم، فائض وعجز الموازنة والنظام المالي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012، ص1.
- 16- مشكور، سعود جايد والحلو، عقيل حميد جابر، "مدخل معاصر في علم المالية"، ط2، العراق بغداد، 2020.
- 17- مسعودي، سناء، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي"، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر، للحصول على الماستر أكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- 18- نجا علي عبد الوهاب وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2019 .

19- يوسف، يوسف حسن، "البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول"، ط1، مصر، دار التعليم الجامعي، 2014.

ثانياً، المصادر باللغة الإنكليزية.

1-Mark Horton and Asmaa El-Ganaing ,what Is Fiscal policy, Finance and Development ,Imf ,Washington,2009.

2-Mehta, Anupam(2012) Financial Performance of UAE Banking Sector- A Comparison of before and during Crisis Ratios, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 5, October 2012.

3-Jeffrey M. stupak , Fiscal policy: Economic Effect ,congressional Research service ,R45723.VERSION 1,2019. <https://crsreports .congress.gov>.